

وكذلك إذا قال : ضَرَبَ أَخُوكَ أَخَانًا ، وَوَجَّهَكَ وَجْهَهُ حُرٌّ ،
 وَوَجَّهَكَ وَجْهَهُ حُرٌّ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُشْتَبِهَةِ ، هذا وقد رُوِيَ
 أَنَّ الرَّسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ » .

وقال مرة أخرى : « ومن العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب
 الاعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر
 الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل عن مفعول ، ولا مضاف عن
 منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من
 توكيد » (٨٨) .

ويجعل ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) من شروط فصاحة الكلام
 الثمانية (٨٩) :

« أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح ... لأن
 اعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضع الذي وردت
 فيه » .

ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون اعراب الكلام شرطاً في فصاحته :
 هل يجوز عندك أن يكون عربياً وان استعمل كل اسم منه لغير
 ما وضعته له العرب ؟

فإن قال نعم ، لزمه أن يكون متكلماً باللغة العربية إذا سمي الفرس
 إنساناً ، والسواد بياضاً ، والموجود معدوماً ، وغير ذلك من الكلام ،
 وهذا حد لا يذهب إليه محصل .

وان قال لا يكون عربياً حتى يضع كل اسم في موضعه ، ويلفظ به
 على حد ما يلفظ به أهله ، قلنا : فقد دخل في هذا اعراب الكلام ، لأن
 (٨٨) الصاحبى ، ص ٤٣ .